الهيئة اللبنانية للعلوم التربوية
عبدالله ابراهيم سعيد
(أستاذ في الجامعة اللبنانية)

الموضوع: «أهمية الأرشيف والوثائق في تعليم التاريخ وإعادة كتابته (نموذج التاريخ الريفي)»

بيروت في 25 و26 آذار/ مارس

- **لماذا هذا الموضوع؟ إنّ حيثيات اختيار هذا الموضوع**، هي:
- **أولاً**، إنّ التاريخ هو مجموعة أحداث وحقائق ثابتة، لا يمكن انمحاؤها بسهولة من الذاكرة التاريخية للشعوب أو تجاهلها أو إخفائها إلى الأبد، بمقالة ورواية من هنا، أو بحث وكتاب من هناك.
- **ثانياً**، إنّ تزوير التاريخ أمر مستحيل، وإنّما القراءة المنحازة للتاريخ تظهره وكأنه منقوصٌ ومزيّف.
- **ثالثاً**، إنّ المشكلة الأساسية تكمن في المعلومة التاريخية وطريقة معالجتها المختلفة.وفي وجود هذا الكمّ من الكتب المدرسية المتعددة وكأنها نسخة طبق الأصل، مع إختلاف زهيد في تفسير بعض الأحداث والمعاهدات، لأسباب سياسية أو مناطقية أومذهبية أوغرضية، تراعي أهواء وميول جماهير المناطق والطوائف والمذاهب التابعة لها.

- **التعريف بوثائق الأرياف ومحتوياها:**

- يمتاز التاريخ الريفي عن غيره من الدراسات التاريخية والاجتماعية والإنسانية بكثرة وثائقه الأصلية من: دفاتر «ميري» ومساحة وسندات «طابو» وصكوك بيع وشراء وتوكيل ووصايا ووقفيات وشراكة وسندات دين وإيصالات «ويركو» وضرائب والتزام وأعشار، ودفاتر حسابات خاصة ووقفية، واتفاقيات بين أصحاب المقاطعات اللبنانية (المقاطعجية) وبين شركائهم من الفلاحين، وغيرها من الأوراق الرسمية والخاصة... ولعلّ أهمها:
- **سجلات المحاكم الشرعية والمدنية، والوثائق الرسمية** من محاضر مجالس النواب والوزراء، والمجالس البلدية، وتسجيلات الجريدة الرسمية.

- **رابعاً**، إنّ ما كُتِب من تاريخ المجتمع اللبناني الحديث والمعاصر اعتمد في معظمه على مصادر ومراجع تتناول أساساً الأحداث السياسية وتتصل بالقضايا الخارجية والأوضاع الدولية، وهذا ما جعل الكتابات التاريخية تعكس الجوانب الخارجية على المجتمع المحلي، وخاصة المظهر السياسي منها والتنظيم الإداري والعسكري، في حين ظلت التطورات الداخلية والتفاعلات الذاتية، التي تعبّر عن حقيقة المجتمع المحلي، هامشية إن لم تكن غائبة، وهذا ما يتطلب إعادة كتابة التاريخ من خلال مصادر ووثائق جديدة، الأمر الذي يوجب على الباحث الرجوع إلى وثائق الأرياف لاستقرائها وتحليل مضمونها التاريخي وفهم دلالاتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية.
- **سادساً**، طالما أن الوثائق هي المصدر الأساسي لمعرفة ماضي التاريخ الريفي اللبناني، فإنّ دراستها وتحليلها وإدخالها في مناهج التعليم، أصبحت تمثل أداة رئيسية للبحث في التاريخ المدرسي، لأنه بقدر ما تتنوع الوقائع لتشمل كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كلما اغتنى الكتاب المدرسي بالوقائع والحقائق التاريخية القريبة من واقع مجتمع التلميذ وبيئته، وكلما تم الابتعاد عن المثالية الفارغة والأدلجة والإسقاط السياسي الفوقي

- **مضمون وثائق التاريخ الريفي**
- تُعتبر وثائق الأرياف اللبنانية من حيث مضمونها التاريخي، منطلقاً لتوسيع مجال البحث التاريخي وتطوير مناهجه، انطلاقاً من طرح إشكالية جديدة تهدف إلى تحديد ملامح الحياة اليومية في مختلف أوجهها ومظاهرها، وتعدد أنشطتِها وإجراءاتها. وهذا ما يجنّبنا الوقوع في اجترار المعلومات التاريخية المتداولة والمستَهلكة، ويسمح لنا بالتعرّف إلى الجديد من المعطيات التاريخية الخام على مختلف الأصعدة:
- **1- بنية المجتمع اللبناني**: من حيث طبقاته الاجتماعية وتنظيماته الإدارية والسياسية، والعلاقة بين الريف والمدينة.
- **النشاط الاقتصادي:** تحديد مكانة الريف في الحركة الاقتصادية من حيث النمو أو التراجع والانكماش الاقتصادي المحلي .
- **وثائق الملكيات العقاري**[8] من دفاتر وجرائد المساحة، والحجج وصكوك البيع والشراء والمقاسمة وحصر الإرث وشراكة المغارسة والمزارعة والمساقاة والمقايضة، وجرائد توزيع المياه بالعدّان والقيراط على الأراضي المروية، ودفاتر أملاك الأديرة والكنائس والمساجد والمدارس الموقوفة.
- **وثائق العلاقات الاقتصادية: أي** الدفاتر اليومية والشهرية والسنوية لمعامل حل الحرير(الكراخين)، وأصحاب المطاحن ومعاصر الزيت والمحلات التجارية الدكاكين)، وللناطور والمكارين وغيرهم
- **الوثائق الثقافية والتربوية:** أي سجلات المدارس الرسمية والخاصة، وتسجيلات الجمعيات والنوادي والأخويات، والزجليات الشعبية، والمخطوطات الأدبية، ومرويات الثقافة الشعبية في الفلكلور والعادات والتقاليد وألعاب التسلية ومغامرات الصيد...إلخ.

- **استنتاج عام**
- تفتح الوثائق الريفية أمام الباحث آفاقاً رحبة تمكّنه من تجديد نظرته وفهمه لمعطيات الحياة اليومية، ومن تحديد حكمِه على التطورات التي تميّز التاريخ المحلي للأرياف اللبنانية والعربية. فبغضِّ النظر عن الدلالات المتعلقة بوثائق الأرياف، فإن المسائل المتصلة بالحياة الريفية اليومية والعامة، كما هو مسجلٌ في تلك الوثائق، تظل تمثّل الإطار الأمثل والأرحب لإعادة تجديد المعرفة التاريخية من منظور علمي، يَستكمِل ويُصحِّح ويُعدّل ما كُتب إلى الآن عن المجتمع اللبناني المحلي وعلاقته بالسلطنة العثمانية سابقا، وبإدارة الانتداب الفرنسي لاحقاً، وبالمجتمعات العربية والعالمية حالياً.

- **في الميدان الاجتماعي:** معرفة كيفية انتقال الأراضي والأملاك من العائلات المقاطعجية إلى الأديرة والمديرين وعناصر البرجوازية المدينية وتجار الريف وأصحاب المهن الحرّة عن طريق الهبة أو الشراء أو شراكة المغارسة «الشلش»، ومعرفة عدد الشركاء والعاملين على أملاك الأديرة وكبار المالكين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادي.
- **التعرّف إلى وضع الأسرة الريفية**، من حيث الفئة الاجتماعية التي تنتسب إليها، وطائفتها وطبيعة الصلات بين أفرادها ومدى تضامنهم وتكافلهم، وانعكاس ذلك على تلاحم الأسرة ورعايتها لأفرادها، وخاصة الضعفاء والقصّر منهم، كالنساء والأطفال والمعوقين.
- تحديد مكانة **المرأة** في الأسرة التي تنتسب إليها، وموقعها في المجتمع المحلي الذي تعيش فيه، ووضعيتها سواء من حيث قضايا الميراث والزواج والأولاد، أو ما يتصل بمسألة المفاضلة بين الذكر والأنثى في التربية والتعليم والعمل والحرية.
- **الوضع الديموغرافي والحالة الصحية والمعيشية:** من حيث تحديد متوسط عدد أفراد الأسرة وأعمارهم، وتوزّعهم على أحياء المدن والقرى، وحجم ملكياتهم.
- **التكافل والتضامن القروي**: العونات الجماعية في قطاف المحاصيل «حدل» السطوح وجرف الثلوج، والتعاون في إطفاء الحرائق، وغيرها من الأعمال التي كانت تستوجب العمل التعاوني ذات الطابع الإنمائي. أو الدفاع عن العائلة والقرية من أي هجوم خارجي.
- **التنظيم العمراني:** من حيث المظهر العمراني للتجمعات السكنية الريفية التي نشأت على قاعدة وحدة الدم .